الأسبوع الأول من جنيف بلا نتائج ملموسة.. و«معارضة الرياض» تتمسك بـ«الهيئة الانتقالية»

الوفد الحكومي يشدد على إقرار «ورقة المبادئ».. ودي ميستورا يصفها بـ«المفيدة والعميقة»

الوطن – وكالات

وسط تشديد الوفد الحكومي الرسمي على ضرورة «إقرار ورقة المبادئ» التي قدمها للمبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا لأن ذلك سيؤدي إلى حوار سوري سوري جاد يسهم في بناء سورية، وتمسك وفد «معارضة الرياض» بتشكيل «هيئة حكم انتقالية» بصلاحيات كاملة انتهى الأسبوع الأول من الجولة الثانية من محادثات جنيف ٣.

ولا يزال الشكل يمثل العقبة الأساسية أمام مجرى المحادثات، كما لا يزال عدد الوفود المشاركة في المفاوضات مجهولاً، في حين «الاستمرارية» في المحادثات هو النهج المعتمد لدى جميع الأطراف.

وفي اليوم الأخير من الأسبوع الأول من الجولة التقى دي ميستورا تباعاً الوفد الاستشاري النسائي ووفد معارضة الداخل والوفد الحكومي الرسمي ووفد معارضة الرياض قبل أن يعرض في مؤتمر صحفي خلاصة ما تم التوصل إليه خلال الأيام الخمسة الماضية من المحادثات غير المباشرة.

وقال متحدث باسم الأمم المتحدة في جنيف للصحفيين رداً على سؤال حول استقبال دي ميستورا للوفدين (الحكومي الرسمي و«معارضة الرياض») في يوم واحد «أعتقد بإمكانكم اعتبار ذلك تطوراً إيجابياً».

وفي مؤتمره الصحفي، أوضح دي ميستورا، أنه أجرى لقاء أمس مع الوفد الحكومي الرسمي الذي «جدد اهتمامه بأن تكون هناك قائمة بالمبادئ المتفق عليها بين الجانبين، وأعتقد أن هذا ما سنركز عليه في الأسبوع المقبل للوقوف على النقاط المشتركة».

وأضاف: «نترك للأطراف السورية تحديد زمن تقديم الوثائق»، والوثيقة التي قدمها الوفد الحكومي الرسمي «جيدة وعميقة والتركيز على المبادئ الأساسية مهم بطبيعة الحال، لكن آمل في الأسبوع القادم أن يقدم الوفد رأيه فيما يراه حول الانتقال السياسي».

وبين دي ميستورا أنه «يجب طرح الأسئلة وحلها، والسوريون بحاجة إلى نتائج»، مضيفاً «إنه لا يزال يلاحظ وجود مسافات واسعة تفصل الأطراف المتحاورة».

ولفت دي ميستورا إلى أن أمس كان مليئاً بالمباحثات التي بدأت مع الوفد الاستشاري النسائي، معتبراً أن هذا «الوفد يمكن أن يكون جسراً بين النساء في مختلف الوفود بطريقة غير رسمية».

كما أشار إلى لقائه بوفد معارضة الداخل، مبيناً أن قرار مجلس الأمن واضح بشأن تفويضه بالتشاور مع كل من لديه شيء يريد قوله لإحراز التقدم في الحوار السوري السوري.

وأكد المبعوث الأممي، أن الجهود الروسية والأميركية الموازية لحوار جنيف «مفيدة لتقدم حل الأزمة في سورية»، معتبراً أن الاجتماع المرتقب بين وزيري الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأميركي جون كيري سيكون في غاية الأهمية.

وأعاد دي ميستورا التذكير بأن هناك ثلاث جولات من الحوار السوري السوري في جنيف «سيتم بعدها التوصل إلى نتائج ملموسة».

جلسة محادثات الوفد الأممي مع وفد الحكومة الرسمي في جنيف (رويترز)

الجعفري: المحادثات كانت مفيدة

أما رئيس الوفد الحكومي الرسمي بشار الجعفري فقد قال في تصريح للصحفيين عقب الجلسة «إن المحادثات كانت مفيدة حيث جرى التركيز خلالها على ورقة العناصر الأساسية للحل السياسي للأزمة في الجمهورية العربية السورية وهي الورقة التي قدمها الوفد لدي ميستورا في الجلسة السابقة».

وأضاف الجعفري: «نعتقد أن إقرار هذه المبادئ التي سميناها العناصر الأساسية سيؤدي إلى حوار سوري سوري جاد يسهم في بناء مستقبل بلادنا.. كما أن إقرار هذه المبادئ سيفتح الباب على حوار جدي بين السوريين بقيادة سورية ودون تدخل خارجي ودون طرح أي شروط مسبقة».

وعلمت «الوطن» من مصادر قريبة من الأمم المتحدة أن الوفد الحكومي الرسمي كان ينتظر إجابة من دي ميستورا حول ورقة المبادئ التي تقدم بها، إلا أن الأخير لم يقدم تلك الأجوبة كونه لم يناقش هذه المبادئ مع وفود المعارضات.

وحسب مصادر دبلوماسية غربية في جنيف فإن دي ميستورا لا يريد في الوقت الحالي مناقشة الورقة التي تقدم بها الوفد الحكومي الرسمي مع المعارضات منعاً لأي تصادم، مفضلاً التروي قليلاً لإيجاد «أرضية مشتركة» يمكن أن يبني عليها المحادثات.

وأضافت المصادر: إن «تصرف» دي ميستورا هذا يؤخر المحادثات ويجعل منه طرفاً في المحادثات وليس ميسراً لها كما هو تكليفه حيث من المفترض أن ينقل الأفكار التي تقدم إليه ويأتي بأجوبة عليها لا أن يحاول اقتراح أفكار جديدة.

وختم المصدر بتأكيده أن ما قدمه الوفد الحكومي الرسمي كان عبارة عن مبادئ عامة تضمنت ١٠ نقاط، إلا أن دي ميستورا لم يقدمها للأطراف الأخرى.

الزعبي: هيئة حكم انتقالية

من جانبه، قال رئيس وفد «معارضة الرياض» أسعد الزعبي في مؤتمر صحفي عقب لقاء دي ميستورا «حملنا مطلب الشعب بهيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات»، مشدداً على أننا «لن نحيد عن مطلب المرحلة الانتقالية في سورية»، ومعربا عن ارتياحه «للطريقة التي يدير بها دي ميستورا المحادثات»، في حين قالت عضو الوفد بسمة قضماني «على وفد النظام التقيد بشروط التفاوض»، مشيراً إلى أن هذه الشروط وضعها أعضاء مجلس الأمن الدولي وكل شيء واضح. الأمر يتعلق بمرحلة انتقالية»، ومضيفة «نجحنا كمعارضة بفرض جدية في المفاوضات».

وفي ختام الأيام الخمسة الأولى وعلى الرغم من وجود كل من دعي في جنيف، إلا أن لا نتيجة تذكر حتى الآن من هذه المحادثات التي ستستأنف يوم الإثنين بعد مرور عطلة نهاية الأسبوع وتنتهي الخميس القادم، على أن يعلن دي ميستورا موعد الجولة المقبلة والمتوقعة في منتصف نيسان القادم.

وأعلن المبعوث الأممي الإثنين أن جولة المحادثات الحالية واحدة من ثلاث جولات، وتستمر حتى ٢٤ آذار، ثم تبدأ الجولة الثانية بعد توقف لمدة أسبوع أو عشرة أيام، على أن تستمر لمدة «أسبوعين على الأقل». وتُعقد جولة ثالثة من المفاوضات بعد توقف مماثل.

دي ميستورا التقى وفدي معارضة الداخل والنسائي الاستشاري

مرعي لـ«الوطن»: قدمنا ورقه تتضمن «مبادئ فوق دستورية»

الوطن

أعلن الأمين العام لـ«هيئة العمل الوطني الديمقراطي» المعارضة محمود مرعي أن المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا التقى وفد معارضة الداخل في مقر الأمم المتحدة في جنيف، وان الأخير قدم «ورقه تتضمن مبادئ فوق دستورية».

وفي اتصال مع «الوطن» من جنيف قال مرعي «كان اللقاء مع دي ميستورا جيداً. تقدمنا بورقة موحدة تتضمن مبادئ فوق دستوريه، وضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية تشاركية ورؤيتنا للانتخابات»، مشيراً إلى أن المبعوث الأممي سوف يطلع عليها (الورقة) ويدرسها».

ولفت مرعي إلى أن دي ميستورا سيلتقي وفد معارضة الداخل مرة أخرى الأربعاء القادم.

وفي تصريحات للصحفيين نقلتها وكالة «سانا» للأنباء أشار عضو الوفد الشيخ نواف الملحم عقب الاجتماع إلى أن دي ميستورا أكد للوفد أنه يسعى لأن يكون هناك تمثيل أوسع للمعارضات من الداخل والخارج. وقال: «وهذا ما يغني الأفكار التي قد نصل إليها لتحقيق حل سياسي للأزمة في سورية»، داعيا الأمم المتحدة إلى التعامل بجدية مع الحوار السوري السوري من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

بدورها اعتبرت عضو الوفد سهير سرميني أن دعوة وفد معارضة الداخل للاجتماع مع دي ميستورا في مقر الأمم المتحدة بجنيف تعد «خطوة مهمة» تدل على وجود اهتمام اكبر بوفد معارضة الداخل على قدم المساواة مع بقية وفود المعارضات لافتة إلى أن وفد معارضة الداخل يضم ١٥ شخصاً.

وقالت سرميني: «نحن من نعيش في الداخل السوري ونعرف كل الهموم وما يحدث فيجب أن يكون حضورنا على الطاولة كمحاورين وليس كمستشارين وهذا ما تم طرحه أمام دي ميستورا الذي كان بشكل مبدئي إيجابياً وطلب منا أن نضع رؤية مكتوبة حول مستقبل سورية» مشيرة إلى أن دي ميستورا سيلتقي مجدداً بوفد معارضة الداخل يوم الأربعاء القادم.

من جانبه وصف عضو الوفد أحمد كوسا الأمين العام للحزب الديمقراطي السوري الاجتماع مع دي ميستورا اليوم بأنه «إيجابي» ويشجع على جولات أخرى من الحوار للوصول إلى حلول وتوافقات جديدة لافتاً إلى أن وفد معارضة الداخل يضم كل أطياف المجتمع السوري.

وأكد كوسا ردا على سؤال أن الشعب السوري «لا يقبل بالفيدرالية أو بالتقسيم»، مشدداً على أنه لا يحق لأي «فصيل» أخذ مثل هذه القرارات بمفرده من دون إرادة شعبية جامعة وقال: إن «مثل هذه القرارات لا تعني شيئاً بالنسبة للشعب السوري الذي هو من يقرر مستقبل بلاده فقط ولا يحق لأي معارضة سواء في الداخل أو الخارج أن تحتكر حصرية التمثيل». وأضاف كوسا: «جئنا إلى جنيف للمشاركة في الحوار السوري السوري للتوافق حول نقاط يتفق عليها السوريون وتكون في إطار السيادة الوطنية ونحن لا نقبل بإملاءات ولا بشروط مسبقة للحوار».

كما التقى المبعوث الأممي مع الوفد النسائي الاستشاري.

«العمل الوطني» تنفي أنباء عن طرح حجب الثقة عن أمينها العام ونائبه

الوطن

نفت «هيئة العمل الوطني الديمقراطي» المعارضة أنباء تحدثت عن تشكيل مكتب سياسي جديد لقيادة الهيئة ونيته طرح حجب الثقة عن الأمين العام للهيئة محمود مرعي ونائبه ميس كريدي، بسبب مخالفات ارتكباها وذلك خلال اجتماع للمكتب سيعقد اليوم.

وقالت الهيئة في بيان لها نشرته في صفحتها على موقع «فيسبوك»: لقد «وصل إلينا بيان غير صادر عن المكتب الإعلامي للهيئة يتحدث عن إجراءات بحق السيد الأمين العام والسيدة نائبه».

وأوضحت الهيئة في البيان أنه «تبين لنا عند التواصل مع الأعضاء الواردة أسماؤهم في البيان أن هذا البيان عار عن الصحة وقد يكون صدر عن أحد الأعضاء بشكل فردي وهذا ما يستدعي مساءلة المسؤول واتخاذ إجراء مناسب بحقه عند عودة أعضاء الهيئة الممثلين في وفد جنيف خصوصاً وأن هذا عمل معيق ولا مسؤول في وقت حرج مثل مباحثات جنيف وإن هذا يعتبر مؤشراً خطراً يدل على تعطيل واضح لعمل وفد الداخل في جنيف».

وتابع البيان: «عليه يعتبر كل ما نجم عن البيان لاغيا وسيتم بحث الأمور عند عودة الأمين العام والسيدة نائبه من جنيف».

وتم يوم الخميس الماضي تداول بيان باسم «هيئة العمل الوطني الديمقراطي» تلقت «الوطن» نسخة منه وجاء تحت عنوان «محضر اجتماع استثنائي للمكتب التنفيذي لهيئة العمل الوطني الديمقراطي».

وقال البيان أن اجتماع المكتب التنفيذي الدوري تم في ١٧ آذار برئاسة نائب الأمين العام ياسر اكريم وبحث ما صدر عن الأمين العام ونائبه من ردود أفعال استفزازية في اجتماع حميميم، إضافة إلى التصرفات السابقة بدءاً من اجتماعات موسكو إلى المؤتمر العام للهيئة في كانون الأول ٢٠١٥، وكذلك عدم التزامهم بالعمل المؤسسي الذي هو أحد أهداف الهيئة وتهميش جميع أعضاء المكتب، إضافة إلى إساءة العلاقات مع جميع التيارات السياسية والمجتمعية الوطنية، وإغلاق الأبواب معهم بما لا يحقق الأماني الوطنية وأهداف الهيئة من ناحية جمع القوى الوطنية. وأوضح البيان أنه حضر الاجتماع اكريم، باسل كويفي أمين السر، شكري شيخاني رئيس فرع دمشق، وكذلك السادة أعضاء المكتب التنفيذي: وليد القاضي، نضال حميدي، عمر عبد الوهاب، هشام طبرنين، محمد الميقري، ناطق زعين، سائر قاسم، عبد اللطيف العش، وجيه معروف (١٢ عضواً)، وتغيب الآخرون بسبب السفر (عدد ٤) (محمود مرعي، ميس كريدي، اعتدال محسن، أبو عزوالنعمان).

ولفت البيان إلى أن المكتب التنفيذي «وافق بجميع أعضائه المجتمعين على تشكيل مكتب سياسي لقيادة الهيئة بالإضافة المكتب إعلامي مرتبط بالمكتب السياسي من أجل تنشيط وإبراز عمل الهيئة وتفعيل مواقفها وقراراتها».

كما قرر المكتب «دعوة أعضاء المكتب التنفيذي الذين جمدوا عضويتهم منذ تأسيس الهيئة بسبب خلافات مع (مرعي) وهم عاصم قبطان، وبدران المخلف، وباسل تقي الدين، وأيمن بيازيد. واعتبارهم أعضاء أصيلين ومشاركتهم في الاجتماع الدوري يوم ١٩ آذار -٢٠١٦ المخصص بإعادة هيكلة الهيئة وفق المستجدات الراهنة وطرح حجب الثقة عن الأمين العام ونائبه، وإعادة انتخاب ممثلي الهيئة.

قولاً واحداً

جنيف.. طبيعة العملية السياسية

مازن بلال

رغم كل التصريحات فإن استمرار المفاوضات يشكل نقطة أساسية في قراءة الحدث السوري، فالمبعوث الدولي إلى سورية ليس متفائلا بل مصر على استمرار التفاوض، وعلى الضغط الدولي، ففي جنيف اليوم صورة دبلوماسية دولية نشطة؛ رغم تصلب البعض أو حتى عدم الوصول إلى تفاهمات حول نقاط يمكن أن تجمع الوفود على طاولة واحدة، وما يحدث هو كسر احتكار التحكم بسير التفاوض التي بقي الوفد القادم من الرياض يمسك بها منذ مؤتمر فيينا حتى اليوم.

عملياً لم يكن مفاجئاً ظهور وفد جديد قادم من سورية؛ يمثل طيفاً واسعاً لقوى سياسية واجتماعية؛ ودخول هذا الطرف لن يؤثر كثيراً في عملية التفاوض، لكنه يحمل معه أمرين أساسيين:

الأول هو التلويح باتجاه وفد الرياض حصراً أن هناك بدائل سياسية متعددة يمكن التعامل معها، فإدخال تمثيل جديد سيؤثر في تكوين المعارضة مستقبلا أكثر من كونه تسهيلاً لعملية التفاوض، وموسكو تدرك أن توسيع دائرة التمثيل سيؤدي على المستوى القريب لظهور تحالفات مختلفة، وهي قدمت الوفد الجديد من القاعدة العسكرية في حميميم في التوقيت نفسه الذي أعلنت فيه عن البدء بسحب قواتها؛ هذا التزامن تستخدمه موسكو للتأكيد أن العملية السياسية تسير رغم صعوبة إيجاد توافقات في الوقت الراهن.

الثاني يظهر في المشهد العام، فأي إضافة لوفود المعارضة هو انعكاس لتوافقات بين موسكو والدول الإقليمية حصراً. هذا الأمر أغضب الأكراد لكنه أيضاً يطرح نوعية التسويات، حيث من الصعب فرض المكون الكردي بشكل مستقل من دون تفاهمات إقليمية جديدة مع تركيا بالدرجة الأولى. والنتيجة الدبلوماسية التي أدت لظهور وفد جديد ستحمل معها مستقبلا إمكانية التفاهم بشأن الأكراد رغم ردود فعلهم العنيفة نتيجة استبعادهم من الجولة الحالية.

الخريطة السياسية للعملية السياسية تظهر بشكل سريع، لأن جولات التفاوض هي الأساس وليس الوصول إلى نتائج سريعة، والواضح أن السيناريو الحالي يسير نحو تحديد الأدوار السياسية للوفود وذلك وفق قدرتها على المساعدة في تثبيت وقف الأعمال العدائية الذي أتاح انطلاق التفاوض الحالي، وفي المقابل فإن تثبيت الواقع السياسي على حساب العسكري هو الأساس على ما يبدو للرؤية الروسية ولحركتها السياسية.

أجواء جنيف هي أبعد من التصريحات الإعلامية، وهي في الوقت نفسه تقدم علاقات على مستوى المعارضة السورية مختلفة كلياً عن السابق، فعدم القبول بأطراف محددة تم كسره وإدخال لائحة طويلة من «التشكيلات» المهمشة إن صح التعبير، وتجاوز الكثير من الحلقات السياسية المغلقة التي فرضتها الحالة الدولية وأدت لتمثيل دولي على طاولة المفاوضات بدلاً من أن يكون التمثيل لشرائح القوى السياسية والاجتماعية السورية.

الصراع بشأن الحل في جنيف لم يعد محصوراً على إمكانية النفاذ نحو دوائر صنع القرار في الرياض أو أنقرة، فهناك مشاركة سياسية غير مسبوقة فرضتها موسكو، وهي مشاركة مرنة يمكن أن تؤدي لتغيير العلاقات على مستوى المعارضة السورية، إضافة لقدرتها على بلورة نقطة استقطاب في الداخل السوري، فالتحرك الروسي لا يريد تقديم نموذج للمعارضة بل يسعى لإزاحة الستار عن سيناريو يختلف بتفاصيله عن كل ما سبق، وهو سيناريو ربما يفاجئ البعض لأنه في الأساس تغير للعلاقات على مستوى المعارضة ذاتها.

عضو وفد معارضة الداخل إلى مباحثات جنيف

فرانكفورت: مداهمة شقة لسوريين للاشتباه في تحضيرهما لعملية إرهابية

٢٢ عاماً ونصف العام سجن لأميركي أدين بتجنيد أشخاص لداعش

في وقت أعلنت السلطات الألمانية عن مداهمة شقة اثنين من السوريين في مدينة فرانكفورت بعد الاشتباه في تحضيرهما لعملية إرهابية، حكم القضاء الأميركي على مواطن أميركي بالسجن ٢٢ عاماً ونصف العام، بعد إدانته بتجنيد جهاديين للقتال في صفوف تنظيم داعش، المدرج على لائحة الأمم المتحدة للتنظيمات الإرهابية في سورية. وأعلنت الشرطة الألمانية أنها داهمت مؤخراً، شقة اثنين من السوريين في فرانكفورت للاشتباه في تحضيرهما لعملية إرهابية، وعلاقة أحدهما بتنظيم داعش.

ونقلت قناة «روسيا اليوم» عن الشرطة، أن «أحد الرجلين وصل إلى ألمانيا في شباط ٢٠١٥ بوثائق مزورة، تم تحضيرها في منطقة تسيطر عليها داعش»، وبينت أن المشتبه فيه «قام بالترويج لداعش، وعمل على تجنيد المسلحين لصفوفها عبر (شبكة) الإنترنت، وأطلق التهديدات من هناك ضد السلطات الألمانية». أما السوري الثاني، فقد أوضحت الشرطة أنه نشر صورة لنفسه وهو «يحمل سلاحاً»، على وسائل التواصل الاجتماعي. وأشارت إلى أنها بصدد دراسة «المواد التي عثرت عليها في الشقة»، مشيرة بأنها لم تعتقل المذكورين.

من جانبها، كشفت النيابة العامة في فرانكفورت أن عملية المداهمة، تمت يوم ١٥ آذار، وشاركت فيها وحدة خاصة من الشرطة.

وتوعد تنظيم داعش باستغلال أمواج اللاجئين الفارين من سورية عبر تركيا إلى أوروبا. وأثارت العمليات الإرهابية التي نفذها التنظيم في عدد من مدن أوروبا المخاوف بشأن وضعه هذا التهديد موضع التنفيذ. وباتت الدول الأوروبية تعيش بين هاجسين، عودة مواطنيها الذين يقاتلون إلى جانب داعش في سورية والعراق، واندساس إرهابيين من التنظيم بين اللاجئين الفارين إلى أوروبا.

في غضون ذلك، حكم القضاء الأميركي أول من أمس على مفيد الفقيه (٣٢ عاماً) بالسجن ٢٢ عاماً ونصف العام.

وأواخر العام الماضي، أقر الفقيه في مدينة روتشستر الواقعة في ولاية نيويورك، بأنه حاول تزويد عناصر داعش بمعدات. وأشار محققون إلى أن الفقيه هو «أحد أوائل» المجندين الذين قبض عليهم في الولايات المتحدة. وقال الادعاء إن الفقيه نشر مواد دعائية لتنظيم داعش على شبكات التواصل الاجتماعي وحاول جمع أموال لمصلحة التنظيم وتجنيد شخصين كانا يتعاونان مع مكتب التحقيقات الفدرالي (أف. بي. آي) من أجل إرسالهما إلى سورية للقتال في صفوف المتطرفين.

وحذر آدم كوهين رئيس فرع «أف. بي. آي» في بافالو بنيويورك من أن التهديد الإرهابي لا يزال قائماً وكبيراً. وقال: «مع أننا واثقون من أن بقاء الفقيه وراء القضبان للعقدين المقبلين سيجعلنا أكثر أماناً، ما زال هناك تهديد إرهابي كبير ومتواصل ومتغير يترصدنا». وتابع «هذا التهديد يظل بين أولويات مكتب التحقيقات الفدرالي وهيئات الاستخبارات».

وتابع الادعاء أن الفقيه أرسل تسجيلات فيديو دعائية عن داعش إلى شخص يريد المشاركة في القتال في صفوف المتطرفين، ودبر اتصاله بشخص ناطق بالإنكليزية في العراق عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، كما أنه دفع ٢٤٠ دولاراً أميركياً لدعمه في الحصول على جواز سفر. كما قام الفقيه بشراء كمبيوتر محمول وكاميرا ليأخذها المخبران في «أف. بي. أي»، اللذان حاول تجنيدهما، إلى سورية، وقدم إليهما نصائح حول كيفية السفر من دون إثارة الانتباه ورتب لشخص في الخارج من أجل تنسيق الرحلة. وأضاف الادعاء إن الفقيه أرسل ٦٠٠ دولار أميركي إلى شخص ثالث في اليمن أيضاً بغرض مساعدة المخبرين على السفر إلى سورية.

(أ ش أ – أ ف ب)

لقاء سابق بين عبد اللهيان ودي ميستورا

عبد اللهيان لدي ميستورا: يجب إرسال المساعدات إلى كل أنحاء سورية

بحث مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والأفريقية حسين أمير عبد اللهيان في اتصال هاتفي أجراه أمس مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا آخر التطورات السياسية في سورية.

ووفق وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «ارنا»، وصف عبد اللهيان مساعي دي ميستورا لدعم التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية والتركيز على الحوار السوري السوري بـ«المهمة». وانتقد عبد اللهيان حضور بعض الوجوه المعروفة بالإرهاب في محادثات جنيف حول سورية ومحاولتهم الجلوس على طاولة المحادثات. وأكد عبد اللهيان ضرورة الاهتمام أكثر بإرسال المساعدات الإنسانية إلى كل أنحاء سورية. بدوره نوه دي ميستورا بجهود إيران في محاربة الإرهاب ودعم الحل السياسي في سورية واصفاً سير المحادثات في جنيف بأنه «إيجابي» ومؤكداً في الوقت ذاته مواصلة المحادثات رغم التحديات.

وقدم دي ميستورا عرضاً مختصراً لما تم بحثه في جنيف، مبيناً أن منظمة الأمم المتحدة تسعى لإرسال المساعدات الإنسانية إلى سورية.

وكان أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني أكد أول من أمس أن بلاده ستواصل دعم الجيش العربي السوري في حربه على الإرهاب، مشدداً على أن مستقبل سورية من اختصاص الشعب السوري وحده.

سانا

كيربي: التدخل العسكري الروسي أجج العنف في سورية

وكالات

خالف المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جون كيربي ما تقره الوقائع والشواهد من دفع العملية الجوية الروسية في سورية لمسار الحل السياسي في هذه الدولة، وإطلاق وقف العمليات القتالية، مهاجماً عوضاً عن ذلك «تدخل موسكو العسكري»، معتبراً أنه أجج العنف في البلاد!

ومنذ إطلاق روسيا لعمليتها الجوية في سورية دعماً للجيش في مواجهة التنظيمات الإرهابية، تحرك الحل السياسي بسرعة قياسية إذ انطلقت عملية فيينا التي أسفرت عن بيانين جديدين بشأن الحل وتأسيس «مجموعة الدعم الدولية لسورية». كما صدر قراران عن مجلس الأمن الدولي بشأن مكافحة الإرهاب (٢٢٥٣) والعملية السياسية (٢٢٥٤)، وأخيراً توصلت مجموعة الدعم إلى اتفاق وقف العمليات القتالية، الذي أقره مجلس الأمن بنص القرار (٢٢٦٨).

وإذ تجاهل كيربي هذه الوقائع أكد في مقابلة مع شبكة «سي. إن. إن» الأميركية للأخبار، أن التدخل العسكري الروسي لم يساعد نهائياً على تهدئة الأوضاع في سورية وعلى مدى شهور كان يهدف لدعم وتقوية النظام.

وفي تعليق على تقرير «سي. إن. إن» الحصري من داخل الأراضي السورية، والذي زعمت الشبكة أنه يصور آثار القصف الروسي لمواقع مدنية، وصف كيربي، التقرير بـ«الممتاز والواضح»، مؤكداً أنه شاهده «عدة مرات». وأضاف: «قلنا منذ وقت طويل إن الوجود العسكري الروسي في سورية يهدف إلى دعم (النظام) وتقويته بوجه المعارضة، وفي التقرير يمكن رؤية التأثير، وأن هذا النوع من النشاط مستمر فيما يتعلق بمساعدة (النظام) على البقاء في السلطة ودفع المعارضة».

الأدميرال جون كيربي

بالمقابل أقر كيربي بأنه ومنذ إعلان وقف العمليات القتالية «بأن الغارات الروسية وجهت نحو تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى»، وأضاف: «ولكن مما لا شك فيه أن النشاط العسكري الروسي منذ شهور في سورية لم يساعد على تهدئة العنف».

كما أقر المتحدث باسم التحالف الدولي ضد داعش ستيف وارن بأن الروس باتوا «يركزون» ضرباتهم على التنظيم، مبيناً أن داعش في وضعية يطلق عليها «الجثوم الدفاعي».

وتابع وارن، حسبما نقل موقع «سي. إن. إن بالعربي» «في بداية التدخل الروسي، ما بين خمسة إلى عشرة في المئة من ضرباتهم الجوية كانت تستهدف داعش، إلا أنه ومنذ بدء اتفاقية وقف الأعمال العدائية لاحظنا تركز ضرباتهم على التنظيم».

وعن إعلان روسيا سحب قواتها من سورية، قال المتحدث: «لم نسمع مسبقاً عن هذا وكان إعلاناً غير متوقع بالنسبة لنا.. نحن نراقب الوضع في الوقت الحالي لنرى إن كان الروس سيقومون بما قالوا إنهم سيقومون به، في الوقت الذي نقوم به بعملنا بهزم التنظيم الإرهابي».

وأوضح وارن حول نجاح التحالف الدولي ضد داعش وجهوده التي ستدخل عامها الثاني، حيث قال: «لا يزال داعش مسيطراً على عدد من المناطق، ولكن يجب ألا ننسى أنهم خسروا ٤٠ في المئة من هذه المناطق في العراق، حيث خسروا سنجار والرمادي وبيجي وتكريت وعليه نحن نرى أن داعش في وضعية الجلوس الدفاعي كما نسميه هنا».

في غضون ذلك، شدد وزير الخارجية التشيكي الأسبق تسيريل سفوبودا على أن التطورات الأخيرة في سورية أظهرت أن روسيا الاتحادية تنفذ سياسة «الفعل» ولهذا يجب على الغرب إيجاد الطريق للتوصل إلى اتفاق معها، وذلك في إشارة إلى القرار الروسي بسحب قوتها الأساسية من سورية.

وفي حديث لموقع «أوراق برلمانية» التشيكي الإلكتروني، دعا سفوبودا الغرب إلى إعادة تقييم سياساته حيال سورية بالعمل على دعم الدولة السورية والتوصل إلى حل سياسي للأزمة فيها.

وقال، حسب وكالة «سانا»: إن «إنهاء الحرب في سورية وعودة الاستقرار إليها لن يكون ممكناً من دون دعم الدولة السورية بقيادة الرئيس بشار الأسد».